



قرارات الجمعية العمومية للمساهمين بتاريخ ٢٤ أغسطس ٢٠٢٠م

قررت الجمعية العمومية للمساهمين في بنك فيصل الإسلامي السوداني في إجتماعها رقم (٤١) بتاريخ ٢٤/ أغسطس ٢٠٢٠م الآتي :-

قرار رقم (١) :

وافقت الجمعية العمومية للمساهمين على الطلب المقدم لمجلس الإدارة من المساهم/محمد عبدالقادر محمد نور لإجراء التصويت السري على التوصيات المرفوعة من مجلس الإدارة لإجتماع الجمعية العمومية الحادي والأربعين بدلاً عن التصويت على التوصيات برفع الأيدي.

قرار رقم (٢) :

قررت الجمعية العمومية الموافقة على توصية المجلس بتعيين لجنة للإشراف على التصويت على توصيات مجلس الإدارة المرفوعة لإجتماع الجمعية العمومية للمساهمين وإصدار نتيجة التصويت من الآتية أسماؤهم:-

رئيساً	١. المساهم/ البروفسور/ حسن بشير صديق
عضواً	٢. مندوب بنك السودان المركزي
عضواً	٣. مندوب سوق الخرطوم للأوراق المالية
عضواً	٤. مندوب المسجل التجاري
عضواً	٥. ممثل مكتب المراجع الخارجي
عضواً	٦. مدير الإدارة القانونية بالبنك
عضواً ومقرراً	٧. أمين مجلس الإدارة

بعد قفل باب النقاش قام الحضور من المساهمين بالإقتراع على توصيات مجلس الإدارة وبعدها قامت اللجنة المكلفة برصد نتيجة التصويت على التوصيات وقد كانت القرارات وفق نتيجة التصويت كما يلي :-

قرار رقم (٣) :

أجازت الجمعية العمومية للمساهمين في بنك فيصل الإسلامي السوداني التقارير الآتية المرفوعة من مجلس الإدارة للجمعية العمومية وهي :-

١. تقرير مجلس الإدارة عن الأداء في البنك خلال العام ٢٠١٩م
٢. تقرير هيئة الرقابة الشرعية والتقرير الشرعي للفترة من ١/يناير وحتى ٣١/ديسمبر/٢٠١٩م.
٣. تقرير المراجعين المستقلين المقدم من المراجع الخارجي للمساهمين في البنك عن مراجعتهم للقوائم المالية للبنك كما في ٣١/ديسمبر/٢٠١٩م.
٤. تقرير المستشار القانوني حول صحة الإجراءات و الدعوة لعقد الإجتماع السنوي للمساهمين وإثبات إرتكاب حالة تزوير وإختلاس واحده حدثت خلال العام ٢٠١٩م والإجراءات الإدارية والقانونية التي أتخذت ضد الموظف الذي قام بالتزوير والإختلاس.

قرار رقم (٤) :

قامت الجمعية العمومية للمساهمين بالتصويت على التوصيات الآتية :-

١. التوصيات المرفوعة من مجلس الإدارة حول أرباح العام ٢٠١٩م برسملة مبلغ (١٠٠) مليون جنيه سوداني وتحويل المتبقي من الأرباح وقدرها (٢٣٧,٦١٨) مليون جنيه سوداني تضاف كأرباح مبقاة لأرباح العام ٢٠٢٠م.
٢. المقترح المرفوع من بعض المساهمين الذين حضروا الإجتماع برسملة كل أرباح العام ٢٠١٩م البالغ قدرها (٣٣٧,٦١٨) مليون جنيه بمنحها أسهماً مدفوعة القيمة للمساهمين بنسبة أسهم كل مساهم.



قرارات الجمعية العمومية للمساهمين بتاريخ ٢٤ أغسطس ٢٠٢٠م

كانت نتيجة التصويت السري على التوصيات والمقترحات المرفوعة كالآتي :-

١. الموافقة بنسبة ٨٦,٩٣% من أسهم البنك على التوصية برسملة مبلغ (١٠٠) مليون جنيه سوداني تمثل نسبة ١٠% من رأس مال البنك المدفوع بمنحها أسهماً مدفوعة القيمة للمساهمين بنسبة أسهم كل مساهم لزيادة رأس مال البنك المدفوع من (١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) جنيه سوداني إلى (١,١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) جنيه سوداني، و تفويض مجلس الإدارة لمعالجة الكسور التي ستنتج من توزيع الأسهم بنسبة أسهم كل مساهم وذلك ببيع الناتج من جمع الكسور في السوق الثانوي عبر سوق الخرطوم للأوراق المالية ومنح أصحاب الكسور العائد من بيع كل كسر وإضافة القيمة الاسمية للأسهم التي سيتم بيعها لإستكمال رأس المال المدفوع إلى (١,١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) جنيه سوداني لرأس المال وإضافة الفرق بين القيمة الإسمية و القيمة السوقية للأسهم المباعة لأرباح المساهمين.
٢. الموافقة بنسبة ٨٦,٩٣% من أسهم البنك على التوصية بالإبقاء على مبلغ (٢٣٧,٦١٨,٠٠٠) (مائتان وسبعة وثلاثون مليون وستمائة وثمانية عشر ألف جنيه سوداني) تمثل نسبة (٢٣,٧٦%) من رأس المال المدفوع كأرباح مبقاة تضاف لأرباح العام ٢٠٢٠م.
٣. نال المقترح المرفوع برسملة كل أرباح العام ٢٠١٩م البالغ قدرها (٣٧٣,٦١٨) مليون جنيه سوداني موافقة ٣,٨٤% من أسهم البنك.

قرار رقم (٥) :

حددت الجمعية العمومية للمساهمين مكافأة وأتعاب مجلس إدارة البنك عن العام ٢٠١٩م بنسبة (٣%) (ثلاثة في المائة) من الأرباح بعد الزكاة والضرائب وبعد إستبعاد خسائر تقييم العملات الأجنبية وإستبعاد إطفاءات سنوات سابقة وذلك بعد وقوفها على الأداء والنتائج التي تحققت بنهاية العام ٢٠١٩م وبعد مناقشة الأوضاع والظروف الإقتصادية والآثار المتوقعة على نتائج العمل بنهاية العام ٢٠٢٠م لتوقف العمل لفترة طويلة بسبب جائحة كورونا وتماشياً مع القرارات التي أصدرتها الجمعية العمومية حول أرباح العام ٢٠١٩م بغرض دعم البنك وتحسباً للمخاطر.

قرار رقم (٦) :

فوضت الجمعية العمومية للمساهمين مجلس إدارة البنك لتعيين المراجع الخارجي للبنك للفترة التي يحددها بنك السودان المركزي للمراجعين الخارجيين للمصارف، كما فوضت المجلس بتحديد الأتعاب السنوية للمراجع الخارجي الذي سيتم تعيينه بعد موافقة بنك السودان المركزي على تعيينه.